المقدمة

الحمد لله كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير رسله وأكرم أنبيائه سيدنا محمد صلاةً وسلامًا يليقان بمقام أمير الأنبياء وسيد المرسلين، وآله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين. وبعد:

فإن البحث يثبت أن الأعمال المصرفية بمفهومها الواسع كانت تجد طريقها للظهور فى مختلف الظروف الاقتصادية ومختلف العصور، إلا أن الأمر الجدير بالتقدير فى هذا المجال، هو أن الأعمال المصرفية لم ينتظم عقدها بشكله المنسق المتآلف فى منظومة اقتصادية لخدمة عملية التنمية إلا مع تكامل التكوين المصرفى الحديث، الذى تبلورت صورته فى ظلال عصر النهضة الأوربية تبعًا للظروف والاحتياجات الاقتصادية فى ذلك الوقت. ولقد كان مفيدًا الإحاطة بصورة عامة بشىء مما عرفه الأقدمون من فنون فى هذا المجال، بغرض كشف الجوانب المضيئة فى ميدان النشاط المصرفى الذى عرفه الناس آنذاك وتعاملوا به فى عصور مختلفة، خاصة عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، وهذا سوف يساعد على إثبات حقيقة كون هذه الأعمال فى واقعها أعمالًا تابعة للمستوى الاقتصادى السائد، حيث يوجد الاستقرار وتتسع المبادلات التجارية، وأنها قادرة على التكيف والتلاؤم مع الأوضاع والظروف وإن اختلفت الأشكال والأفكار والفلسفات. ومن هنا فإن المصارف الإسلامية لم تنشأ من فراغ بل جاءت تواصلًا مع عصر الازدهار الحضارى للإسلام، وامتدادًا لاجتهادات الفقهاء والعلماء فى مجال فقه المعاملات-

وهـذا يـؤكد خـصوصيتها وتميـزها- وأنها جاءت تطويرًا للأعمال المصرفية الحديثة ومكملـة لهـا وهـى فى أوج تقدمها التقنى، ولكن بأدوات متنوعة ووسائل منهجية تتفق مع الشرع، ولكل منها آليتها لتحقيق غايات أسمى وأشمل للعمل المصرفى.

وتبرز الطبيعة الخاصة لأداء المصارف الإسلامية من خلال أساليب استخدامات الأمـوال المـتاحة لـديها وتـشغيلها فى خدمـة التنمـية الاقتـصادية، فيتعاظم المردود الاقتـصادى سـواءٌ على مستوى الأموال المتاحة لديها أم على مستوى التنمية، بزيادة حجـم الاستثمارات وتنوعها، والعمل على احترام قيمة العمل، ورأس المال، والحد مـن المخاطرة، واحتمالات الخسائر، والمساعدة على الاستقرار النقدى، وإزالة الآثار السلبية لنظام الفوائد وانعكاساته على المستوى الفردى والقومى.

من هنا تم اختيار عنوان البحث: **"الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية وأثره فى عملية التنمية الاقتصادية "**، وهذا الموضوع رغم اتساع نطاقه، حيث يتعلق بنظام مـصرفى قائم - نظام مصرفى تقليدى ونظام مصرفى إسلامى بديل مختلف فى طبيعته والأسـس التى يرتكز عليها، وكلاهما نظام متكامل فكرًا وتطبيقًا وتأصيلًا - إلا أن الـباحث سـيحرص على مناقشة جوانبه بإيجاز غير مخل وبتدرج موضوعى فى طرح قضاياه، والتزامًا بهذا المنهج فسيتم تقسيمه إلى جزئين:

*** الجزء الأول: و تم تقسيم البحث فيه إلى ثلاثة فصول:**

الفصل الأول: ويتناول الباحثُ فيه التواصل الحضارى للأعمال المصرفية وذلك فى مبحثـين: أولهـما: يناقش فيه الباحثُ نشأة الأعمال المصرفية وتطورها، ويشتمل عـلى ثلاثـة مطالـب، أولها: الأعمال المصرفية المشابهة فى حضارات ما قبل الإسلام، والثانـى: الأعـمال المصرفية فى ظل الحضارة الإسلامية، والثالث: الأعمال المصرفية الحديـثة. والمـبحث الثانـى: ويتـناول فكرة المصارف الإسلامية وتطورها، ويناقشه الـباحث فى أربعـة مطالـب: أولهـا: الأسـس النظـرية التـى قامـت عليها المصارف الإســـلامية، وثانـيها: تطـور الفكـرة خـلال التطبـيق، وثالـثها: ماهية المصارف

الإسلامية ومفهومها فكريًا وعمليًا وقانونيًا، ورابعها: اجتهادات وفتاوى شرعية فى الربا والفوائد المصرفية. وبعد الإجابة عن جميع التساؤلات والفروض التى ترد فى هذا الفصل سوف يخلص الباحث بنهايته إلى نتائج مهمة فى سياق الموضوع .

وأما الفصل الثانى: ويتناول الباحث فيه الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية من خلال الودائع المصرفية المتاحة والاستثمارات المتنوعة بصفته النشاط الرئيس الذى تقوم عليه تلك المصارف وذلك فى ثلاثة مباحث: أولها: يناقش الباحث فيه الأداء الاقتصادى وعملية التنمية الاقتصادية، واشتمل على مطلبين: يتعرض الأول: لمفهوم الأداء الاقتصادى، والثانى: أثر المصارف فى عملية التنمية، والمبحث الثالث: يتناول المصادر المالية بالمصارف الإسلامية وخاصةً " الإيداعات" والتى تأخذ صورًا تقليدية تتمثل فى الحسابات الجارية والادخار الاستثمارى والودائع الاستثمارية، إلا أنها جاءت فى المصارف الإسلامية بمفهوم وعلاقة خاصة لا تقوم على نظام الفوائد وتعتمد أساس عقد المضاربة الشرعية بين المصرف والمتعامل، إذ فيه يكون المودع رب مال والمصرف مضاربًا فى أموال المودعين . وأما المبحث الثالث: فيناقش الباحث فيه الصيغ الاستثمارية التى تمارسها المصارف الإسلامية لاستخدامات الأموال المتاحة لديها وتشغيلها، ويتضمن هذا المبحث مناقشةً موضوعية، فقهية واقتصادية، عمليةً وتطبيقية لتلك الصيغ الاستثمارية التى تقوم عليها أساليب الاستثمار على غير أساس نظام الفائدة. وسوف تتضمن مناقشة مفهوم الاستثمار، والأسس التى يقوم عليها، وخصائصه وأهدافه، ثم الصيغ الأكثر شيوعًا فى التطبيق العملى وأهمها: بيوع المرابحات، والبيوع المؤجلة، والمشاركات، والإجارة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة، ثم الوكالة. ويناقش الباحث فى كل صيغة منها: مفهومها، والأسس التى تحكم الاستثمار بها وخصائصها، والآلية التى تقوم عليها فى منظومة العمل بالمصارف الإسلامية، وبعد الإجابة عن جميع الفروض والتساؤلات التى ترد بهذا الفصل يخلص الباحث بنهايته إلى نتائج مهمة.

وأما الفصل الثالث: و يتناول الباحث فيه المصادر المالية بأنواعها واستخداماتها ودورها فى عملية التنمية الاقتصادية، ويتسع ذلك ليشمل النظرية الفكرية للمصارف الإسلامية، والتطبيق العملى للدور الاقتصادى للمصارف الإسلامية، من خلال الأساليب الاستثمارية المجازة شرعًا التى تتبعها المصارف الإسلامية، وتأثيرها فى الحياة الاقتصادية، والمردود المصاحب لذلك فى حالة الأخذ بالصيغ الاستثمارية التى أقرها الفقه الإسلامى، وذلك فى ثلاثة مباحث: أولها مصادر الأموال واستخداماتها فى النظام المصرفى التقليدى، وثانيها: مصادر الأموال المتاحة واستخداماتها فى المصارف الإسلامية، وأما المبحث الثالث: فيتناول الآثار الاقتصادية للأداء الاقتصادى المتوقع للمصارف الإسلامية، ليوضح الأفضلية الإقتصادية لنظام يقوم على المشاركات بالنسبة لعملية التنمية، والاختلاف الجذرى للنظام الإسلامى عن النظام التقليدى وجدواه فى إزالة الآثار السلبية لنظام الفائدة، وأدوات السياسة النقدية المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة والبدائل التى تتماشى مع نظام المشاركة. ويخلص الباحث إلى نتائج مهمة بنهاية مناقشة قضايا هذا الفصل.

دوافع اختيار موضوع البحث

هناك دوافع أساسية شجعت الباحث على اختيار موضوع "الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية وأثره فى عملية التنمية- دراسة فقهية اقتصادية" ؛ كالتالى:

١ – مدى حاجة الدراسات الفقهية والاقتصادية لهذا النوع من الدراسات كإطلالة على تجربة المصارف الإسلامية، حيث يحاول الباحث أن يوازن بين فقه النظرية – ويتمثل فى مدى شرعية الأوعية الادخارية والأدوات الاستثمارية بعلاقتها الخاصة مع المتعاملين - وفقه التجربة - ويتمثل فى التطبيق العملى فى منظومة العمل - للخروج بدور اقتصادى إيجابى وفعال للمصارف الإسلامية.

٢– مدى حاجة تلك المصارف إلى إبراز أهم الأصول العملية وصولًا إلى الأداء

الأمثل، وتحقيق مستوى عادل من الربحية، وتنمية المجتمع، واحترام قيمة العمل ورأس المال كما حث عليه الإسلام.

٣ – إلقاء الضوء على الأوعية الادخارية المتاحة، والأدوات والصيغ الاستثمارية فى التطبيق العملى بشكل تمتزج فيه النظرية مع التطبيق فى منظومة متناسقة.

٤ – اختبار صلاحية نظام المشاركة – كأحد الأسس الرئيسة التى قامت عليها نظرية المصارف الإسلامية – وذلك لإحداث تنمية حقيقية، والحد من الآثار السلبية لنظام الفوائد.

٥ – توافر مجموع من الخبرات العملية والدراسات فى مجال المصارف الإسلامية مكنت الباحث من التعمق فى وصف القضايا وتحليل النتائج التى توصل إليها البحث.

٦ – الممارسة العملية ومعايشة الواقع، وقد أتاح ذلك للباحث فرصة توصيف المشكلات، والحصول على المعلومات اللازمة، ورصد آلية العمل وتحديد جوانبها ومعاييرها، والضوابط الرقابية اللازمة.

٧- تقديم رؤية واضحة المعالم عن منظومة العمل بالمصارف الإسلامية لإفادة الباحثين والدارسين، ومساعدة أهل العلم فى هذا المجال والمجالات المصاحبة.

مشكلة البحث وتشتمل على الآتى:

١ – **الإحساس بوجود مشكلة:** فعلى الرغم من استخدام المصارف الإسلامية لأحدث أدوات التقنية الآلية فى مجال العمل المصرفى، ودعم أدوات العمل ووسائله، وسرعة تقديم الخدمات المصرفية وأحدثها وأوسعها انتشارًا، وكذلك إعداد وتنظيم البيانات والحصول عليها وتدوين النتائج، إلا أن الواقع يشير إلى أن المصارف الإسلامية لم تحقق كل الأسس التى قامت عليها ونادى

بهـا روادهـا، حيث لم يتناسب الأداء الاقتصادى لها بعد ومستوى الحرص على الأخذ بأساليب التقنية الحديثة.

٢ - **مظاهر المشكلة**: وهناك مجموعة من الظواهر التى تدل على وجود مشكلة ما فى الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية ويتناول ذلك ما يلى:

- عـدم وجـود رؤية واضحة للمفهوم الاقتصادى للمؤسسات التى يجب عليها أن تعمل فى إطار مفاهيم شرعية.

- الوقوف بالأوعية الادخارية عند حدودها التقليدية وإن اختلفت فى طبيعتها.

- محدوديـة إحـداث تطويـر فى الأدوات الاسـتثمارية المعمـول بها بالدرجة التى تلاحق النشاط الاقتصادى المعاصر.

- وجـود فـوارق جوهـرية فى طبيعـية وتكـوين المـصادر والاسـتخدامات بين النظامين التقليدى والإسلامى.

وإذا مـا أُخـذ بالأدوات الاستثمارية على المستوى القومى فإن ذلك سوف يؤدى إلى معالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

أهمية موضوع البحث: يستمد البحث أهميته من الآتى:

١ - الأهمية للعاملين والإداريين فى المصارف الإسلامية:

سوف تحتوى الدراسة على مجموعة مهمة من التوصيات والتوجيهات التى يأمل الباحث أن تفيد صانعى القرار الاقتصادى فى المصارف الإسلامية، مما ينعكس أثره الإيجابـى عـلى مـستويات العاملـين، وعـلى أسـاليب تـشغيل الأموال فى المصارف الإسـلامية، وتوظـيفها، بـما يخـدم التنمـية، وأيضًا على أساليب وطرق علاج أوجه القصور.

٢ - الأهمية للمجتمع:

تعطـى الدراسـة رؤيـة واضـحة عن المصارف الإسلامية والعمق الحضارى لها.

وتؤكد أن الأبحاث والدراسات لا تألو جهدًا فى سبيل الرقى بأداء المصارف الإسلامية وأساليبها، بما يؤدى إلى تحقيق فعاليتها فى خدمة المجتمع والبشرية بأسرها، كذلك يأمل الباحث عند الأخذ بتوصيات البحث أن يكون لها مردود إيجابى على المجتمع .

٣ – الأهمية لمكتبة الاقتصاد الإسلامى العربية:

يأمل الباحث أن يكون هذا البحث دعمًا حقيقيًا وملموسًا لمكتبة الاقتصاد العربية فى مجال الدراسات التطبيقية فى المصارف الإسلامية، وعوامل دعمها والنهوض بمستواها، حيث تفتقد المكتبة العربية إلى مثل هذه النوعية من الدراسات التطبيقية بشكل متجدد ومتلاحق .

تحديد المشكلة:

من واقع التساؤلات التى وردت فى سياق البحث وفى المناقشات التى قام عليها أمكن إجراء صياغة للمشكلة على النحو التالى: **"ما الأهمية الاقتصادية للطبيعة التى تتميز بها المصارف الإسلامية الناجمة عن خصوصية الوسائل والأدوات والأساليب المصرفية التى تتبعها والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ "**.

الفروض والتساؤلات:

تقوم فروض الدراسة وتساؤلاتها على ما يلى:

- أن للمصارف الإسلامية عمق حضارى نابع من فقه المعاملات، وأنها تطوير للنظام المصرفى الحديث .
- أن علاقة المصارف والمتعاملين علاقة تعاقدية متبادلة أساسها عقد المضاربة الشرعية وعقد المشاركة، وهى رؤية خاصة تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.
- تتعدد صيغ الاستثمار بالمصارف الإسلامية وتتنوع وفق الظروف البيئية

ومتطلبات المجتمع والحالة الاقتصادية، ولكل صيغة آليتها وجوانبها التطبيقية بما يعكس خصوصية العملية الاستثمارية بالمصارف الإسلامية بينما تعتمد المصارف التقليدية أساسا واحدا هو الفائدة المدينة والفائدة الدائنة.

- أن أساليبها الاستثمارية لا بد وأن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن مدخرات متعامليها يجب أن توجه نحو مشروعات استثمارية تعزز مسيرة التنمية فى مجتمعاتها، لتحقيق التوازن الاقتصادى وإزالة الآثار السلبية لنظام الفائدة.

- أنها لا تتوقف عند حدود توجيه أموالها للتمويل الاستثمارى والاستهلاك المحلى، وتقوم بالاستثمار خارج الحدود، والدخول فى شراكات استراتيجية، وبسبب محدودية الفرص الاستثمارية محليًا .

- أن لاستخدامات الأموال فى المصارف الإسلامية تأثير إيجابى فى أدوات السياسة النقدية خاصة عند الأخذ بنظام المشاركة.

- يجب الحد من تأثير المتغيرات البيئية ذات التأثير السلبى على نمو الأنشطة الاستثمارية وبالتالى على تحسين الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية.

طريقة البحث:

١- عرض موضوع البحث:

يناقش الباحث الموضوع فى تدرج يراعى المنطلقات التالية:

- يتم التركيز على بعض الصور الرئيسة فى الأعمال المصرفية التى لا تبعد كثيرًا عن العمل المصرفى، والتى تعتبر مظاهر مصرفية فى حضارات الأقدمين، وذلك يمثل تواصلًا حضاريًا للأعمال المصرفية كنشاط تابع للظروف والأوضاع المختلفة وليس صانعًا لها.

- أن التعامل بين الناس فى مجال النشاط المصرفى بأشكاله الملائمة لعصر فجر الإسلام، قد فاق كثيرًا ما عرفه الرومان فى أعلى مراحل تقدمهم، بل إن بعض

أشكال العمل المصرفى قد فاق الصور والأشكال التى عرفها الأوربيون مما يعد البداية الأولى للعمل المصرفى الحديث.

- الأطوار التى مرت بها الأعمال المصرفية إلى أن ظهرت المصارف التقليدية تؤكد أنها لم تكن مجرد فكرة خطرت على ذهن فرد فقام بتنفيذها، بل إن التطورات الاقتصادية هى التى اقتضت وجودها حتى اتخذت أشكالًا متعددة حسب طبيعة تكوينها والتطورات الاقتصادية وبيئة العمل، وهذا يعزز أن الانتقال الحضارى بين العصور لم يأت فجأة، وإنما أخذ الشكل التدريجى بين الحضارات الإنسانية حتى استقرت الأعمال المصرفية فى ثوبها المعاصر، وأخذت شكلًا متسارعًا مع دخول التقنية الحديثة إلى الصناعة المصرفية.

- جاءت فكرة المصارف الإسلامية تطويرًا للأعمال المصرفية الحديثة، وعودة بها إلى الجذور الأولى التى بدأت إبان ازدهار الحضارة الإسلامية، فقد عنى فقهاء المسلمين عناية فائقة بالمال وتنظيم المعاملات ووضعوا لذلك الأحكام والضوابط والعقود انطلاقًا من عقيدة الإسلام.

- تعد فكرة إنشاء مصارف ومؤسسات مالية إسلامية فكرة حديث، قامت بداية على مجرد إيجاد بديل لنظام المصارف التقليدية القائم على أساس الفائدة وعلاقة الدائن والمدين، وقد ولدتها عوامل اقتصادية واجتماعية، وقد ساعد فى تحقيق الفكرة وإخراجها من الجانب النظرى إلى الواقع التطبيقى عدة عوامل منها: تبلور الفكرة وطرحها فى مؤتمرات وندوات، ومحاولات الباحثين – فقهاء وعلماء – لإيجاد بدائل للمؤسسة المصرفية التقليدية الربوية، إيمانًا بعدالة الوحى الإلهى وكماله، فضلًا عن الإقبال الجماهيرى والحكومى على تشجيع التجربة والتعامل معها.

- سوف يناقش الباحث الأسس والمعالم النظرية التى تأسست عليها المصارف الإسلامية، كما رآها الفقهاء وعلماء الاقتصاد والمفكرون وجسدتها التجربة.

وأهمها الأساس العقائدى، والطبيعة الاستثمارية والتنموية، والسمة الإيجابية، والمسئولية الاجتماعية، وتتضافر جميعها فى تأصيل نظرية المصارف الإسلامية.

- ولتحديد المفاهيم التى يسير فى إطارها البحث، فسوف يتعرض الباحث لتعريف المصارف التقليدية والإسلامية كدراسة مقارنة، تأخذ فى الاعتبار الوظائف والخصائص والأهداف التى يتميز بها النشاط المصرفى فى النظامين. ولقد أضحى النظام المصرفى مطالبًا بتقديم خدمات أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية المتسارعة التى يشهدها العالم فى ظل العولمة، فإن الأهداف والمجالات التى تعمل فيها المصارف هى التى تحدد مفهومها. فبينما نجد أن الوظائف التى تتميز بها المصارف التقليدية هى: العمليات والخدمات المصرفية، وإحداث الائتمان أو عملية خلق الودائع، وهو الشىء الذى يجعلها مؤسسة مالية تتاجر بالأموال ولا تتجر بها بهدف تعظيم الفائدة، فإن المصارف الإسلامية بمثابة طور جديد للأعمال المصرفية الحديثة، حيث تختلف آلياتها تبعًا لتنوع أدواتها، مما يجعلها مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية وخدمية شاملة، لذا فإن الباحث سيتعرض فى سياق ذلك إلى تعريف المصارف الإسلامية من منظور فكرى [مفاهيم فكرية]، ومن منظور عملى [مفاهيم عملية]، ثم من منظور قانونى [مفاهيم قانونية] وهو طرح جديد لهذا البحث.

- أن علاقة المصرف بمتعامليه مختلفة تمامًا، إذ هى فى المصرف التقليدى علاقة دائن بمدين أما فى المصرف الإسلامى فهى علاقة تعاقدية، فلا مجال للفائدة وإنما الأساس هو عقد المضاربة والمشاركة، كذلك تجمع المصارف الإسلامية بين وظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية ومصارف خدمة المتعاملين، وهى شريك إيجابى فى التنمية يشارك فى تحمل المخاطر ولا يتاجر فى الأموال وإنما يتجر بها، وهذا ما جعل للمصرف الإسلامى مفهومه الخاص والشامل، ولزم معه تدخل المشرع لتقنين نشاطه.

- سوف يتعرض الباحث إلى طبيعة مصادر الأموال الخارجية متمثلة فى الأوعية الادخارية/ الإيداعات المتنوعة بالمصارف الإسلامية حيث يقوم المصرف الإسلامى بكل ما يقوم به المصرف التقليدى من عمليات فى هذا المجال ولكن بأسلوب وعلاقة تعاقدية مختلفة فى جوهرها عن المصرف التقليدى .

- ستتم مناقشة مصادر الأموال واستخداماتها فى النظام المصرفى الإسلامى مقارنة بالنظام المصرفى التقليدى، وذلك بالقدر الذى يساعد على فهم وإبراز الطبيعة الخاصة المميزة لموارد واستخدامات الأموال فى النظام المصرفى الإسلامى. فهناك فى كلا النظامين مصادر داخلية للأموال أهمها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة، إلا أن هناك اختلافًا أساسيًا بينهما فى حجم رأس المال والوعاء الربحى الذى يحسب منه الاحتياطيات، وبصفة عامة يتوقع أن يكون حجم رأس المال فى المصارف الإسلامية أكبر منه فى حالة المصارف التقليدية، وكذلك توجد مصادر خارجية أهمها الودائع بأنواعها، إلا أن العلاقة التعاقدية بين المصرف ومتعامليه مختلفة تمامًا، وتوجد قروض من المصرف المركزى وبنوك أخرى ضمن المصادر الخارجية فى النظام التقليدى، بينما لا توجد تلك القروض ضمن مصادر المصارف الإسلامية، وزيادة على ذلك توجد حصة المصرف الإسلامى كمضارب فى أموال المودعين، وذلك بناء على طبيعة العلاقة التعاقدية، بينما لا يوجد ذلك فى المصارف التقليدية. وضرورةً يوجد فى النظامين استخدام للأموال.

- وبينما أهم الاستخدامات فى النظام التقليدى قروض وسلفيات وأصول سهلة التحويل إلى نقدية، وأوراق مالية، وخصم أوراق تجارية، واستثمارات مباشرة، نجد أن طبيعة الاستخدامات فى النظام الإسلامى مختلفة، فلا توجد قروض وسلفيات وإنما أساليب وصيغ استثمارية مجازة شرعًا، ولا توجد أوراق مالية أو تجارية. والاستثمارات المباشرة جميعها تعتمد الأسس الشرعية للاستثمار. ونتيجة

لـذلك فـإن أهـداف اسـتخدامات الأمـوال تعـتمد أهـداف الإسـلام فى المـال والاقتصاد.

- ولمـا كان الاستثمار هو الوظيفة الأولى للمصارف الإسلامية كاستخدام للأموال المـتاحة لـديها، إذ المـال يقابله سلع وخدمات عكس النظام التقليدى مال يقابله مـال، فـسوف يتعـرض الـبحث إلى مفهـوم الاسـتثمار بقصد تنمية المال وزيادة الإنـتاج، حـيث يتأسـس مفهـوم الأداء الاقتـصادى للمصارف الإسلامية على عمليـة توظـيف المال وتشغيله، من خلال الأدوات الاستثمارية التى تعتمدها فى إنجاز أعمالها. وسوف تتم دراسة مفهوم الاستثمار، والأسس الشرعية التى تحكم عقود وصيغ الاستثمار، وفى مقدمتها مفهوم الربا وأنواعه، وحكم كل نوع مدعمًا بالأدلـة وأقـوال الـسادة الفقهاء، ثم العقود، فالأصل فيها الجواز ما لم يرد دليل شرعـى معتـبر يقـوى عـلى معارضـة هـذا الأصل، وأن الرضا أساس فى صحة العقـود، وحـرمة الغرر، وأن الخراج بالضمان، والنهى عن بيع ما لم يقبض وعن ربـح مـا لم يضمن، و لغرض الإيضاح يضرب الباحث لذلك أمثلة تطبيقية من بعـض الـصيغ الاسـتثمارية الـواردة فى الـبحث لتلك الأسس الشرعية، ويصل الباحث إلى تطبيقات المال فى نظام التمويل الإسلامى.

- سـيتعرض الـبحث إلى خصائص الاستثمار من وجهة نظر شرعية حيث إن لكل نـوع مـن الاسـتثمار خـصائص سـواء كان استثمارًا مباشرًا فى شكله الفردى، أو شـكل شراكـة، أو كـان اسـتثمارًا غـير مـباشر فى شـكل الشراكة بين رأس المال والعمل، ليستخلص بذلك أهداف الاستثمار فى الإسلام .

- سـيتعرض الـبحث إلى الـصيغ الاسـتثمارية الأكثر شيوعًا فى التطبيق بالمصارف الإسـلامية - فى أحـد عـشر مطلـبًا - ولكـل بيئة اقتصادية ما يناسبها من تلك الأدوات، وتمـثل هـذه الـصيغ والأدوات وأمـثالها عنـصرًا جديـدًا ومتجددًا فى العمـل المـصرفى، إذ إن المـصارف التقلـيدية تـستخدم صـيغة واحدة هى صيغة

القـرض أو التسليف وهى الصيغة التى لا تستخدمها المصارف الإسلامية، وإنما تـستخدم صـيغًا وأسـاليب أخـرى، وهـى مـن الكثـرة بمكان بحيث تمثل سلة اسـتثمار تـضم الـصيغ الاسـتثمارية التـى يجيـزها الفقـه الإسـلام، ولكـل مـنها مفهـومها، وأسـاس تقـوم علـيه، وشروط تحكـم العمـل بها، وتكييف شرعى، ومعايـير وآلـية فى التطبـيق، ومجـالات فى الاسـتخدام، وإجراءات مالية ونتائج وعقـود تـنظم العمـل بهـا، وسـوف تعطـى النتائج المالية لكل صيغة وزنًا نسبيًا لأوعـية وأدوات الاسـتثمار، وتوضـح أهمـية ومكانة كل أداة فى سلة الاستثمار، وحجمها الاقتصادى فى النتائج المالية للمصرف ودورها فى خدمة المجتمع.

- تتفاوت نتائج كل صيغة استثمارية من حيث حجم المخاطر، ولا شك أن مخاطرة المـصرف الإسلامى فى المشاركة والمضاربة كبيرة، وأن مخاطرته فى المضاربة أكبر؛ لأن المضارب لا يشارك بأى مال وعند الخسارة لا يتحمل إلا جهده، فى حين أن الـشريك الآخـر – أى المـصرف – يـتحمل مـن الخسارة بقدر نصيبه فى الشركة فـيكون أحـرص على عدم تحقق الخسارة، ولذلك كانت هذه الصيغة المهمة أقل اسـتخدامًا فى التطبـيق مـن المـرابحات والاسـتصناع والمؤاجـرات والـسلم ... وغـيرها مـن الـصيغ التـى تقـوم على المداينات، وسوف يتضح ذلك من خلال تحليل البيانات المالية لميزانية أحد المصارف الإسلامية .

- هـناك كـتابات فقهية فى صيغ وأدوات الاستثمار البديلة - ولا تزال هناك صيغًا وأسـاليب اسـتثمارية حفـل بهـا الفقـه الإسلامى - إلا أن أحدًا من الباحثين لم يتطـرق إلى الجـوانب التطبيقـية والتـى تمـثل فقـه التجـربة، وهو ما انفرد به هذا البحث .

- يمكـن التأكيد على إمكانية تطبيق أحكام الفقه الإسلامى كأساس لوجود عمل مصرفى خال من التعامل بالفائدة، من خلال تطبيق أساليب شتى لتحقيق ذلك، سـواء عـلى مـستوى مـصادر الأموال أو من خلال استخدامات الأموال لتلبية

احتياجات التنمية الاقتصادية، وتنمية الثروات، وتلبية احتياجات المجتمع المختلفة.

- سوف يتعرض البحث إلى الكفاءة الاقتصادية التى يحققها نظام يقوم على المشاركة، التى تعتبر أساسا لنظرية المصارف الإسلامية، والتى من خلالها يمكن العمل على إزالة الآثار السلبية لنظام اقتصادى يقوم على الفائدة. وإذا ما ألغى نظام الفائدة من الأداء الاقتصادى للمصارف وحل بدلًا منه نظام المشاركة، فهناك أدوات بديلة للسياسة النقدية تتماشى مع نظام اقتصادى يقوم على غير أساس الفائدة .

- سوف يتعرض البحث إلى أدوات وأساليب التدخل المباشر التى لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة، والتى يتم عن طريقها تدخل المصرف المركزى رقابيًا بطريقة مباشرة وفعالة، لدعم الأدوات الكمية والنوعية، بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية.

٢ - العرض الفقهى:

- تستند فكرة إنشاء مصارف إسلامية على أسس شرعية، واقتصادية، واجتماعية، وعقائدية مستمدة من الكتاب والسنة الإجماع، وتلك الثروة الفكرية التى خلفها فقهاء وعلماء الأمة.

- سيتم عرض الجوانب الفقهية للدراسة بأسلوب الفقه المقارن، وتقديم الإجماع فى كل الحالات على رأى الفقيه الواحد، وتجنب الخوض فى الخلافات الفقهية حتى لا يطول أمد البحث فى قضايا فرعية بالنسبة للموضوع.

- عدم الالتزام بالترتيب الزمنى للمذاهب الفقهية عند نقل النصوص أو الآراء الفقهية.

- سيتم إسناد كل رأى فقهى إلى صاحبه ومذهبه بالتحديد، منعًا للتسطيح فى الاجتهادات الفقهية.

- سيتم تعريف المصطلحات الفقهية لغة واصطلاحًا عند الفقهاء.
- سيتم ذكر أدلة المشروعية من الكتاب والسنة والإجماع.

٣ - التجرد فى البحث:

- تحقيقا لأمانة البحث العلمى المتجرد، سيتم عرض قضايا البحث بأسلوب المقارنة المستمرة بين النظامين التقليدى والإسلامى، واستخدام الحوار والمناقشة بتجرد تام، وكذلك عرض مراحل وآلية التطبيق كما هى فى أحد المصارف الإسلامية.
- يتم إيراد آراء العلماء والفقهاء والباحثين فى إطار منهج البحث وأهدافه، بأسلوب محايد، والتوفيق بين الآراء للخروج بنتائج يرجحها الباحث.
- يمثل رأى الباحث- فى المسائل التى يكون له فيها رأى أو ترجيح أو استنتاج - بيان أوجه الكمال فى النظام الإسلامى وإبراز مزاياه (وهى عقيدة الباحث).
- تم تحديد مشكلة البحث بعناية وتحديد المفاهيم التى يدور حولها النقاش.

٤ - الأمانة العلمية:

- يتم ذكر مصادر النقول، ونسبة الأقوال إلى قائليها، حتى ولو كانت نقلًا عن آخر.
- يتم فى حالة التدخل بالتصرف فى النص سواء بالاختصار أو الاختزال حيث يشار إلى ذلك بكلمة باختصار وعند أخذ المضمون فإنه يشار إلى ذلك بكلمة بتصرف .
- اختيار الباحث لأهم الفتاوى والتوصيات والاجتهادات الفقهية الصادرة عن علماء وباحثين وفقهاء، ومجامع علمية وهيئات فقهية، فى مرحلة ما قبل نشأة أول مصرف إسلامى، ثم مرحلة ما بعد النشأة من مصادرها كما هى بصيغتها دون تدخل فى النص.

٥ - أسلوب المناقشة:

- يتخذ الباحث أسلوب المناقشة والفروض والتساؤلات فى عرض قضايا البحث والإجابة عنها، بغرض التفاعل مع النص والتعايش مع الموضوع .

٦ - الآيات القرآنية:

- الآية القرآنية الكريمة التى يتم الاستدلال بها سيتم التنصيص عليها بوضعها بين علامتى تنصيص، ثم بيان اسم السورة، ورقم الآية، بوضعهما بين قوسين بعد النص فى نفس السطر إعلاء لقدرها بين المصادر.

٧ - الأحاديث النبوية:

- يتم ذكر نص الحديث فى سياق الاستشهاد به والتفاعل معه بالقدر الذى يبرز الهدف من إيراده ، وأما تخريج النص ومصدره فيكون بهامش الصفحة مع المصادر الأخرى.

٨ - النتائج والتوصيات:

- سيتم الخروج من كل فصل بذكر نتائج البحث فيه والتى ستذكر بنهاية الفصل توطئة للولوج فى الفصل التالى.

- وأما نتائج الدراسة فسوف تذكر بنهاية البحث ويليها التوصيات التى هى ثمرة البحث.

٩ - الفهارس والمراجع:

سيتم ترتيب الفهارس والمراجع وفق منهج سيتم الإشارة إليه فى أولها ، وسيتم إعداد:

- فهرس للآيات القرآنية وفق الترتيب المصحفى، مع ذكر رقم الآية، واسم السورة، ثم رقم الصفحة التى وردت بها تلك الآية فى سياق البحث.

- فهرس للأحاديث النبوية الشريفة مرتبة بأطراف الحديث مع تخريج كامل للحديث وتقديم رواية الصحيحين – البخارى ومسلم – على غيرهما، وذكر المصدر ثم ذكر رقم الصفحة التى ورد بها نص الحديث فى سياق البحث.
- أما مراجع البحث فسيتم ترتيبها ترتيبًا أبجديًّا موضوعيًّا .
- وأما كتب الفقه فسيتم ترتيبها على حسب المذاهب الفقهية المعتمدة ترتيبًا زمنيًّا، ويلى ذلك كتب الفقه الظاهرى والإمامى ثم كتب الخلاف ثم كتب فقهية عامة.
- يلى ذلك كتب الاقتصاد ثم كتب المصارف ثم دراسات ورسائل وأبحاث.

١٠ - مصادر البحث:

سيتم ترتيب مصادر البحث على النحو التالى:

- إثبات المصدر أسفل الصفحة بترتيب اسم المؤلف، يليه نقطة، ثم عنوان المرجع، يليه نقطة، ثم الجزء أو المجلد، يليه فاصلة، ثم رقم الطبعة، يليه فاصلة، ثم اسم الناشر، يليه فاصلة، ثم بلد النشر، يليه فاصلة، ثم سنة النشر، يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة يليه نقطة.
- إذا تكرر الاقتباس لاحقًا من مرجع سابق فإن كان تاليًا لسابقه مباشرة، سيذكر اسم المؤلف يليه نقطة، ثم المرجع السابق يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة. وإن لم يكن تاليًا مباشرة فسيذكر اسم المؤلف يليه نقطة، ثم عنوان المرجع يليه نقطة، ثم مرجع سابق يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة.
- إثبات الأعلام باسم الشهرة يليه الاسم كاملًا بين قوسين يليه نقطتان، ثم عنوان المرجع يليه نقطة، ثم إلى آخر ما ذكر بإثبات المصدر بعاليه. فإن تكرر الاقتباس من أحد الأعلام لاحقًا فسيشار إلى اسم الشهرة يليه نقطتان، ثم المرجع السابق يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة، وذلك إذا كان تاليًا مباشرة. فإن لم يكن تاليًا ذكر عنوان المرجع بعد النقطتين يليه نقطة، ثم مرجع سابق يليه فاصلة ثم رقم الصفحة.

*** الجـزء الثانى:**

- ويتـناول الـباحث فـيه الملاحـق المكملـة وسـوف يـورد فى تلـك الملاحق: أهم الفـتاوى الـشرعية، والاجـتهادات الفقهـية لعلـماء، ومجامـع فقهـية، ومؤتمرات ونـدوات لمـرحلة تـبلورت فـيها الفكـرة - وقبل نشأة أول مصرف إسلامى - والتى تعد المرجعية الأولى التى انطلقت منها نظرية المصارف الإسلامية، وقامت علـيها التجـربة، ونـماذج مـن اجـتهادات المرحلة اللاحقة باعتبارها ذات طابع تطبيقى، ثم الإجراءات التنفيذية، وآلية العمل لكل أداة/ صيغة وردت بالفصل الثانـى مـن المجلد الأول، والمجالات الاقتصادية التى تشملها صيغة الاستثمار، والمعالجة المحاسبية لها، وأهم نماذج العقود المستخدمة فى التطبيق.

- سـوف يـتم ذكر محتويات الجزء الثانى فى أوله ويشار إلى رقم صفحة الموضوع، وسيتم تقـسيمه إلى تـسعة ملاحـق، وسـوف يـرفق بهذه الملاحق قائمة بالعقود والنماذج المطلوبـة فى التطبيق العملى لدى أحد المصارف الإسلامية.

ولقـد اجتهد الباحث فى التوصل إلى إجابات شافية لتساؤلات وفروض المشكلة التـى قـام علـيها الـبحث، لبـيان الأهمـية الاقتـصادية، والطبـيعة الخاصة التى تميز المـصارف الإسـلامية عـن المـصارف التقلـيدية، والـناتجة عن خصوصية الوسائل والأسـاليب المصرفية المتبعة، مستهدفًا إيجاد توازن بين فقه النظرية [فقه المعاملات] وفقه التجربة [التطبيق العملى] بالتطبيق على بنك دبى الإسلامى.

فـإن أحـسنت فبتوفيق من الله عز وجل، وإن كان غير ذلك فبتقصير من نفسى، وإنى لأتضرع إلى الله العلى القدير أن يكسو هذا الجهد ثوب الإخلاص لوجهه، وأن يجمله بحلة القبول. فهو سبحانه خير مسئول وأكرم مأمول.

والله المستعان وهو ولى التوفيق